

ظاهرة حذف حرف المبني في الأفعال على غير قياس

حسن محمود هندراوي

أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الكويت

(قدم للنشر في ٢٤/٣/١٤٣٥هـ، وقبل في ١١/٤/١٤٣٥هـ)

الكلمات المفتاحية: الحذف، الحرف الأصلي، في الأفعال.

ملخص البحث: يتناول هذا البحث دراسة حذف الحرف الأصلي في الأفعال في اللغة العربية حذفاً شاذاً لا يقاس عليه غيره، ويقع في ثلاثة مباحث: الأول: حذف الحرف الأصلي الأول: وتبين أنه حدث في الفعلين: الماضي، والأمر، ولم يقع في الفعل المضارع. الثاني: حذف الحرف الأصلي الثاني: وظهر أنه وقع في الأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر. الثالث: حذف الحرف الأصلي الثالث: وقد حدث في الفعلين: الماضي، والمضارع، ولم يرد منه شيء في فعل الأمر. وقد ظهر بعد إحصاء الأفعال التي وقعت فيها هذه الظاهرة أن أكثر الأفعال التي حُذِفَ أحد أصولها كانت من الفعل الثلاثي المضاعف، يليها الفعل المحذوف، وأما حذف حرف العلة فكان قليلاً، وأقل منه حذف الحرف الصحيح في غير المضاعف، فلم يُعرَفَ منه سوى فعل واحد. وقام الباحث بعرض آراء النحويين المتقدمين والمتأخرين والمحدثين في قضية حذف أحد الأحرف الأصلية في الفعل حذفاً لا يقاس عليه غيره، ودرسها دراسة تناسب طبيعة البحث. وتبيّن بعد التتبُّع أن بعض الأفعال قد التزم الحذف فيها كلُّ العرب، وبعضها وقع الحذف فيها في بعض اللهجات العربية، وبعضها كان الحذف فيها ملتزماً، في حين كان يجوز في بعضها الحذف والإثبات، وكان الحذف في بعضها نادراً.

توطئة

يُعَدُّ الحذف ظاهرة بارزة في اللغة العربية، نجدها في كل باب من أبواب النحو والتصريف، وهي أنواع كثيرة، تكون في المفرد اسمًا وفعالًا وحرف معنًى، كما تكون في الجملة، وتقع أيضًا في حرف المبني فاء وعينًا ولا مًا. والحذف في كل نوع من هذه الأنواع تارة يكون قياسيًا يجري وفق قواعد ومقاييس معينة، وأخرى يكون شاذًا، يُقتصر فيه على ما روي عن العرب، ولا يُتعدَّى به موضعه. وقد اخترت من ذلك (ظاهرة حذف حرف المبني في الأفعال على غير قياس)، وأخص بحرف المبني الأصول الفاء والعين واللام. والهدف من هذا البحث حصرُ الأفعال التي ورد فيها حذف أحد أحرف المبني شذوذًا؛ والوقوفُ على نوع الأفعال التي حدث فيها ذلك، ومعرفةُ نسبة الحذف في كل من الفاء والعين واللام، وتبيينُ ما التزم الحذف فيه كلُّ العرب، وما كان لهجة خاصة بإحدى القبائل، وما جاز فيه الأمران الحذف والإثبات، وما حُذف لضرورة الشعر، وما جرى الحذف في صيغة واحدة من صيغته، وما وقع في صيغتين أو ثلاث، ودرسُ أقوال النحويين في هذه المسألة.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث، تناولتُ في الأول الأفعال التي حُذفت فاءها، وخصصت الثاني للأفعال التي حُذفت عينها، وعرضتُ في الثالث

الأفعال التي حُذفت لامها، ووضعت في الآخر خاتمة لخصت فيها نتائج البحث. وفي كل مبحث من المباحث الثلاثة ذكرتُ أقوال النحويين، وناقشتُها مناقشة علمية موضوعية، ووثقت كل المذاهب والنصوص.

المبحث الأول: حذف الفاء

أولاً: ما حُذفت فاءه في الماضي فقط: حُذفت التاء في الماضي فقط في فعلين، أحدهما على وزن افْتَعَلَ، والآخر على وزن: اسْتَفْعَلَ، وهما:

١ - حذف فاء افْتَعَلَ: قال بعض العرب في التَّجَّة: حَذَفُوا التَّاءَ الأولى الساكنة المنقلبة من الواو التي هي فاء، فاستغني عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها، قال مرداس بن حُصَيْن (أبو زيد ١٩٨١: ص ١٥٠):

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَّهْنَا

وما ضاقتُ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي

ف(تَجَّه) بفتح الجيم رواية الأصمعي، جعله ابن جني مما حُذفت فاءه، ونصَّ على أنَّ الشاعر أراد: اتَّجَّهْنَا، فهو مثل تَقَى، ووزنه تَعَلَّ، ومضارعه يَتَجَّهُ، ومثاله يَتَعَلُّ. (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ١٩٩).

وذهب الفارسي إلى أنه ينبغي أن تكون التاء أصلية، فهو فعل ثلاثي مجرد على فَعَلَ، لم يُحذف منه شيء، ولا

ظَلَّتْ أَشِيْعَ مِنْهُ فِي اسْتَحْدَ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَأَقْوَى فِي الْقِيَّاسِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَتَحْرِكَ أَثْقَلَ مِنَ السَّاكِنِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحَذْفِ.

ثَانِيًا: مَا حَذَفْتَ فَاوَّهُ فِي الْمَضَارِعِ فَقَطْ: حُذِفَتْ التَّاءُ فِي الْمَضَارِعِ فَقَطْ فِي فَعْلَيْنِ عَلَى يَفْتَعِلُ، وَهُمَا:

١- يَتَسَعُّ: فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ فِيهِ: يَتَسَعُّ، بِنَاءِ مَفْتُوحَةٍ مَخْفَفَةٍ، حَذَفُوا التَّاءَ الْأَوْلَى السَّاكِنَةَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ هَذَا الْفِعْلَ (سَبِيوِيَه ١٩٧٥: ٤: ٤٨٣ - ٤٨٤. السَّيْرَانِي ٢٠٠٨: ص ٣١٨ - ٣٢١). وَلَمْ يُسْمَعْ الْحَذْفُ فِي مَاضِيهِ (الْبَغْدَادِي: شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١٩٧٥: ٣: ٢٩٣). وَوَجْهُ الْحَذْفِ فِيهِ عِنْدَ الْجَارِبَرْدِيِّ أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ وَوَسَّعَ فِي مَضَارِعِهِ يَسَعُّ حَمَلُوا يَتَسَعُّ الْمَزِيدَ عَلَى يَسَعُّ الْمَجْرَدِ، فَحَذَفُوا التَّاءَ فِيهِ (الْبَغْدَادِي: حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ بَانْتِ سَعَادٍ ١٩٨٠: ١: ٢٥٦).

قَلْتُ: هَذَا وَجْهُ ضَعِيفٌ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي يَتَسَعُّ قَدْ أُبْدِلَتْ تَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي تَاءِ يَفْتَعِلُ، فَلَمْ يَعُدْ لَهَا وَجُودٌ فِي الْلَفْظِ.

٢- يَتَّخِذُ: ذَكَرَ الرُّضِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ فِيهِ: يَتَّخِذُ، بِنَاءِ مَفْتُوحَةٍ مَخْفَفَةٍ، وَذَلِكَ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَاذٌّ، وَلَمْ يَجِئِ الْحَذْفُ فِي مَاضِيهِ (الْبَغْدَادِي: شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١٩٧٥: ٣: ٢٩٣).

يُجْعَلُ مِثْلَ تَقَى يَتَّقِي؛ لِأَنَّ هَذَا قَلِيلٌ وَشَاذٌّ. [الْفَارْسِي: الْحِجَّةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّبْعَةَ ١٩٨٧: ٣: ٣٠].

وَأَقُولُ: يَشْهَدُ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارْسِيُّ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ: ذَكَرَهُ الْفَارْسِيُّ، وَهُوَ قَوْلُهُ حَذْفُ الْفَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَالثَّانِي: ذَكَرَهُ أَيْضًا، وَهُوَ شَذُوزُ هَذَا الْحَذْفِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ، وَأَنَّ الْحَذْفَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ. لَكِنْ يَدْفَعُهُ قَوْلُهُمْ فِي مَضَارِعِهِ: يَتَّجِهُ، بِفَتْحِ التَّاءِ؛ فَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَعَلٌ يَفْعَلُ. لِذَا كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِيٍّ أَوْلَى مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارْسِيُّ.

٢- حَذْفُ فَاءِ اسْتَفْعَلَ: حَكَى سَبِيوِيَه أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قَالَ: اسْتَحْدَ فَلَانٌ أَرْضًا، أَي: اتَّخَذَ. وَأَجَازَ فِيهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّيْنَ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ الْأَوْلَى فِي اتَّخَذَ، فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ، وَهَذَا لَا حَذْفَ فِيهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ أَصْلُهُ اسْتَحْدَ عَلَى وَزْنِ اسْتَفْعَلَ، فَحُذِفَتْ التَّاءُ الثَّانِيَةُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ كِرَاهِيَةٌ اجْتِمَاعَ مِثْمَالَيْنِ، كَمَا حَذَفُوا اللَّامَ الْأَوْلَى مِنَ ظَلَلْتُ، فَقَالُوا: ظَلْتُ (سَبِيوِيَه ١٩٧٧: ١: ٤٨٤). قَلْتُ: اسْتَحْدَ يَخْتَلَفُ عَنِ ظَلْتُ فِي أَنَّ اسْتَحْدَ حُذِفَتْ مِنْهُ التَّاءُ الثَّانِيَةُ السَّاكِنَةُ، وَهِيَ فَاءٌ، وَظَلْتُ حُذِفَتْ فِيهِ اللَّامُ الْأَوْلَى الْمَتَحْرِكَةُ، وَهِيَ عَيْنٌ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ مِنَ الشَّابِهِ سِوَى تَجَاوُرِ الْمِثْمَالَيْنِ؛ لِذَلِكَ كَانَ الْحَذْفُ فِي

- ما يُحذف لكثرة الاستعمال على ثلاثة أضرب: أحدها: ما يكثر استعماله حتى يغلب الأصل، وهذا يُهجر الأصل فيه، ولا يجوز استعماله معه. والثاني: ما يصير موازياً للأصل، وهذا لا يغلب فيه الحذفُ الأصل، فلذلك جازا جميعاً. والثالث: ما ينقص عن مرتبة الأصل، وهذا لا يأتي إلا في ضرورة شعر. وربما خرج بعض ذلك على أصله (ابن يعيش: شرح الملوكي ١٩٧٣: ص ٣٦٦-٣٦٧).
- ثالثاً: ما حذفت فاؤه في الأمر فقط: حُذفت الفاء في صيغة الأمر فقط في أربعة أفعال، هي: أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَأَمَرَ، وَأَتَى.
- ١- حذف همزة (أَخَذَ) و(أَكَلَ): التزم العرب حذف الهمزة في الأمر من أَخَذَ، وَأَكَلَ، فقالوا: خُذْ، وَكُلْ. والأصل فيها: (أُؤْخَذُ)، و(أُؤْكَلُ)؛ لأنها من الأَخَذِ، والأَكَلِ، وكان حقها أن يُخرجا على أصلهما، لكن الهمزة حُذفت منهما على غير قياس. ولحذفها سببان، هما: اجتماع همزتين، وكثرة الاستعمال، فخففوهما بحذف الهمزة الأصلية التي هي فاء الكلمة، ولما حُذفت الهمزة الساكنة استغني عن همزة الوصل؛ لأنها إنما تُجْتَلَبُ توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجله تُجْتَلَبُ استغني عنها. (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ١١٢. ابن الشجري ١٩٩٢، ٢: ١٩٩).
- قال أبو حيان: ((ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض)). (أبو حيان: التذييل: الأسكوريال: ٥: ق ١٣٤/أ).
- ونفى سيبويه أن يكونا قد خرجا على أصلهما، ولم يُجز أن يقاسا على قول بعض العرب في مُر: أومُر، فيخرجا على الأصل مثله، قال: ((ولا يحملهم إذا كانوا يُثبتون، فيقولون في مُر: أومُر، أن يقولوا في خُذ: أُؤْخَذُ، وفي كُل: أُؤْكَلُ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا)) (سيبويه ١٩٧٧: ١: ٢٦٦). هذا نصه، لكنه ذكر في موضع آخر أن بعض العرب لا يحذف همزة (كُل)، قال: ((وبعض العرب يقول: أُؤْكَلُ، فُيْتَمَّ)) (سيبويه: ١٩٧٥: ٤: ٢١٩). وقال السيرافي معقّباً على قوله هذا: ((ولا أعلم أحداً حكاه غير سيبويه في هذا الموضع، وقد كنت ذكرتُ في أول الكتاب بيتاً فيه أُؤْخَذُ)). (السيرافي: السيرافي النحوي ١٩٨٣: ص ٥٢١).
- إذا حكي في هذين الفعلين إخراجهما على الأصل، وذكر ذلك أيضاً الفارسي (أبو حيان: التذييل: الأسكوريال، ٥: ق ١٣٤/أ). ابن جني، (ابن جني: سر الصناعة: ١٩٨٥: ١: ١١٢)، بإبدال الهمزة الثانية واواً لانضمام الهمزة التي قبلها. ونصّ ابن قتيبة على أن هذا هو المستعمل في (كُل)،

سواء ابتدئ به أم اتصل بواو قبله أو فاء، فقال: ((والمستعمل في (كُل) الحذف في كلِّ حال، اتصل بواو أو فاء أو لم يتصل، ولم يُسمَع غير ذلك)). (ابن قتيبة ١٩٨٥: ص ٢٥٠ - ٢٥١). وصرَّح أبو جعفر النحاس بأنَّ الفعلين: حُذَّ وكُلَّ لا يُستعملان إلا بالحذف (النحاس: صناعة الكتاب ١٩٩٠: ص ١٤٩).

حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٣). قلت: روي بيت ثبتت فيه الهمزة في (حُذَّ) مع واو العطف، فقيل: وأُحِذَّ، فقد نقل أبو عبيد البكري أنَّ السيراني ذكر في (الإقناع) أنَّ بعض النحويين روى: أُوحِذَّ، في حُذَّ، وأنشد قول طرِّيح بن إسماعيل الثقفي أو غيره في إحدى الروايتين: نَحَلَّ بِحَاجَتِي، وَأُحِذَّ قُواهَا

وذكر ابن خالويه أنَّ الحذف قولُ الأكثر والأفصح. ومن العرب من يثبت الهمزة، فيقول: أُوحِذَّ، وأُوكُلَّ، فيكره الجمع بين همزتين، فيلنَّ الثانية، فتصير واواً، فيقول: أُوكُلَّ، أو مُرَّ، فإذا تقدمها كلام امتنع هذا الوجه، وتعيَّن الإثبات (ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣١).

فقد أَصَحَّتْ بِمَنْزِلَةِ الصِّيَاحِ
فقد روي أيضاً: (واشُدُّ قُواها)، وبها يفوت الاستشهاد (البكري: ١٩٨٤: ٢: ٧٠٥). وقد تقدَّم قريباً أنَّ السيراني أنشد في شرح كتاب سيبويه بيتاً فيه (أُوحِذَّ).

وجعل الثمانيني إثبات الهمزة في بيت طريح ضرورة شعرية (الثمانيني: ١٩٩٩: ص ٣٩٤). وقال برجشتراسر إنَّ حذف الهمزة في الأمر من هذين الفعلين مما انفردت به العربية عن بقية اللغات السامية (برجشتراسر ١٩٨٢: ص ٩٤). ويرى الدكتور كمال بشر أنَّ ((حذف الهمزة في نحو حُذَّ وبابه ظاهرة صرفية لا صوتية، تقتضيها بنية الصيغ في هذه الأفعال)) (بشر: ١٩٨٦: ص ١٦٣). ويفترض أنَّ استعمال هذه الأفعال بلا همزة يعدُّ تطوراً لحقها، بدليل قول النحويين إنَّ أصلها أُوحِذَّ: إلخ.

ونصَّ ابن مالك في (التسهيل)، على أنَّ الحذف أجود (ابن مالك: التسهيل ١٩٦٧: ص ٣١٤)، وزعم في (إيجاز التعريف) أنَّ هذين الفعلين لم يُستعملا على الأصل (ابن مالك: إيجاز التعريف ١٤٢٢: ص ١٩٥ - ١٩٦). وذكر في (شرح الكافية الشافية) أنَّ بعض العلماء زعم أنه قد ورد تميمهما ((بعطف وبغير عطف، ولم يستشهد على ذلك بشيء من الشعر ولا غيره)) (ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٨٢: ٤: ٢١٦٧). وذكر أبو حيان أنَّ حذف الفاء هو الكثير، والإثبات قليل (أبو

قلت: لقد رأينا اختلاف النحويين في إثبات الهمزة في خُذْ، وهو نادر جداً، فحذفها مطرد استعمالاً وإن كان شاذاً قياساً، ولا مزية في أن قولنا: (تعالَ وخُذْ) أخفُّ من (تعالَ وأخُذْ).

٢- حذف همزة (أمر): حذف الهمزة في الأمر من أمر، فقيل: مُر فلاناً بكذا، والأصل: أُمُر؛ لأنه من الأمر، وكان حقه أن يخرج على أصله، لكنه حذف همزته على غير قياس، ووقع فيه ما وقع في خُذْ وكُلْ؛ للعلة المذكورة فيها. وقد أخرجه بعض العرب على أصله، فقال: أُمُر، حكاه سيويه (سيويه ١٩٧٧: ١: ٢٦٦) بإبدال الهمزة الثانية واواً لانضمام الهمزة الأولى. ونصَّ أبو حيان على أن الحذف هو الكثير، والإثبات فيه فصيح كثير (أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٣). وفصل بعضهم فيه، فذكر أن له استعمالين: (ابن قتيبة ١٩٨٥: ص ٢٥٠).

أحدهما: أن يُبتدأ به، فالمستعمل فيه أن تحذف همزته، فتقول: مُر فلاناً بكذا. ويجوز: أُمُر فلاناً، لكنه لم يُستعمل.

ونصَّ ابن خالويه على أن الحذف قول الأكثر والأفصح، وأن بعض العرب لا يحذف الهمزة، وإنما يلينها كراهة الجمع بين همزتين: همزة الوصل، والهمزة التي هي فاء، فتصير واواً، فيقول: أُمُر (ابن خالويه: [الأعراف: ١٤٥]،

الألفات ١٩٨٢: ص ٣١). وهذا خلاف ما ذكره ابن قتيبة.

وذهب الثماني (الثماني ١٩٩٩: ص ٣٩٤ - ٣٩٥) وابن الشجري (ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ١٩٩) إلى أن العرب في هذا الفعل فريقان: فريق يقول: قد كثر استعمال هذا الفعل ككثرة خُذْ وكُلْ. فهؤلاء يعاملونه معاملة، فيلتزمون حذف همزته، فيقولون: مُر.

وفريق يرى أنه لم يكثر استعماله كثرة استعمالها، فهؤلاء لا يحذفون همزته، لكنهم يبدلونها واواً لسكونها وانضمام همزة الوصل قبلها، فيقولون: أُمُر، فإذا سقطت همزة الوصل رجعت الواو إلى الهمزة؛ لأنه لم يتجاوز همزتان. هذا إذا لم يقع هذا الفعل بعد حرف العطف، فإذا دخل عليه حرف العطف فالفريقان يردان الهمزة، كما قال الله تعالى: ﴿وَأُمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢]. والآخر: أن يتصل بواو قبله أو فاء، فتثبت همزته، فتقول: وَأُمُرْ فلاناً، فأمره. وإليه ذهب ابن خالويه (ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣١).

ونصَّ ابن الشجري على أن العرب أجمعوا على إعادة همزته إليه في هذه الحال (ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ١٩٩). وبه جاء التنزيل مع الواو، قال الله تعالى: ﴿وَأُمُرْ قَوْمَكَ يَاخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]،

فاستغني عن همزة الوصل لزوال السبب الذي جيء بها لأجله، وهو سكون ما بعدها. قال شاعرهم:

تِ لي آل زيدٍ، فأندهم لي جماعةٌ

وسل آل زيد أي شيء يضيرها

وتقول على هذه اللغة للثنين: تَيَا، وللجماعة: تُوَا،

وللمؤنث: تِي، وتِيَا، وتِيَنَ (ابن جني: سر الصناعة

١٩٨٥: ٢: ٨٢٢ - ٨٢٣. شرح الملوكي ١٩٧٣: ص

٣٦٤، ٣٦٨ - ٣٦٩). وحذف همزة (أنت) شاذاً قياساً

واستعمالاً (أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ١:

٢٤٢). وما كانت هذه حاله فحقه أن يُطرح، ولا

يُلتفت إليه. وأنشد ابن عصفور البيت، وحمله على

الضرورة، وأنشد أيضاً قول الشاعر:

فإن نحن لم ننهض لكم فنبزكم

فتونا فقودونا إذا بالحزائم

وذهب إلى أنه في الشعر كثير)) (ابن عصفور:

ضرائر الشعر ١٩٨٠: ص ١٠٠).

ولا يقاس على هذه الأفعال غيرها لخروجها عن

نظائرها إلا في الضرورة (ابن يعيش: شرح الملوكي

١٩٧٣: ص ٣٦٥ - ٣٦٦. ابن مالك: التسهيل

١٩٦٧: ص ٣١٤).

رابعاً: ما حذفت فاؤه في الماضي والمضارع والأمر:

حذفت الفاء في الصيغ الثلاث في فعل واحد، وهو

وقال سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: ١٣٢]. ولم يرد هذا الفعل في القرآن بعد الفاء.

وذكر أبو جعفر النحاس أن همزته تحذف في

الابتداء، وتثبت إذا كان قبله واو أو فاء، وأضاف:

((ولو جاءوا بأحدهما في موضع صاحبه لجاز))

(النحاس: صناعة الكتاب ١٩٩٠: ص ١٤٨).

ونص ابن مالك في (التسهيل) (ابن مالك:

التسهيل ١٩٦٧: ص ٣١٣) وأبو حيان (أبو حيان:

ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٣) على أن الإثبات

فيه في هذه الحال أجد، وهذا يعني أن الحذف ليس

ممنوعاً، وإنما الإثبات مفضل عليه. وذكر ابن مالك في

(شرح الكافية الشافية) أن بعض العلماء زعم أنه قد

ورد تميمه ((بعطف وبغير عطف، ولم يستشهد على

ذلك بشيء من الشعر ولا غيره)) (ابن مالك: شرح

الكافية الشافية ١٩٨٢: ٤: ٢١٦٧).

وقال برجستراسر إن حذف الهمزة في الأمر من هذا

الفعل مما انفردت به العربية عن بقية اللغات السامية

(برجستراسر ١٩٨٢: ص ٩٤).

٣- حذف همزة (أنتي): حذف بعض العرب همزة

(أنتي) في الأمر تخفيفاً، تشبيهاً بحذفها في حذ وكل

ومر، وإن لم يكن مثلهن في الكثرة، فقالوا: تِ زيداً،

وأصله: أنتِ زيداً، فأسقطوا الهمزة التي هي فاء،

أَتَقَى يَتَّقِي أَتَقَى، ذ(أَتَقَى) على وزن أَفْتَعَلَ من الوِقَاية. وهذه لغة لهذيل (السكري: ١٩٦٥: ٣: ١١٠٠).

فقد قال بعض العرب في الماضي: تَقَى، فحذفوا التاء الأولى الساكنة المنقلبة من الواو التي هي فاء لما كان هذا الفعل مما كثر في كلامهم؛ ليخفَّ اللفظ به بالتخلص من التضعيف، كما حذفوا العين من المضاعف، كقولهم في مَسِسْتُ: مَسْتُ، وسقطت ألف الوصل لتحرُّك ما بعدها. وكانوا على حذف التاء أجراً من حذف السين في مَسْتُ؛ لأنَّ التاء واقعة موقع الفاء التي تعتلُّ كثيراً، فيقع فيها الحذف في المضارع في قولك: يَتَّقِي، وتُبدل الواو في هذا الموضع تاء إذا قلت: أَتَقَى، كما تقول: أَتَرَنَ، وَاتَّعَدَ، والعين لا تعتلُّ اعتلال الفاء. وهذا الحذف شاذٌّ، فقد أورده سيبويه في ((باب ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)) (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٨٣).

والتاء المحذوفة هي الأولى الواقعة مكان الفاء لا التاء الثانية؛ والدليل على ذلك قولهم في المضارع: يَتَّقِي، بفتح التاء، ولو كانت المحذوفة هي الزائدة لقالوا: يَتَّقِي، بتسكين التاء، مثل يَرْمِي، وكان يلزم أن يكون الأمر منه: أَتَقَى، كما يقال في يَرْمِي: اِرْمِ (المرجع السابق). وحكى سيبويه أنهم قالوا: تَقَى اللهُ رجلاً (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ١١٢). و((يقال: تَقَيْتُهُ بكذا وكذا)) (أبو زيد: ١٩٨١: ص ٢٠٠).

ونسبت إلى تميم وأسد (القرطبي: ١٩٨٨: ١: ١٦٣)، قال أوس بن حجر (ديوان أوس بن حجر ١٩٧٩: ص ٩٦):

تَقَاكَ بَكَعِبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ
يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ

وجعل ابن جني التاء الزائدة الباقية عوضاً من المحذوفة (ابن جني: الخصائص ١٩٥٢: ٢: ٢٨٦).

أمَّا تعليلهم الحذف بطلب الخفة هرباً من ثقل التضعيف فهو تعليل صوتي مقبول، لكنني أراه ضعيفاً؛ لأنَّ التاء الأولى مدغمة في الثانية، وعند الإدغام ينبو اللسان عن الحرفين نبوة واحدة، فيكون اللفظ بهما أخفَّ منه عند فك الإدغام. وأمَّا ادِّعاء أنَّهم كانوا على حذف هذه التاء أجراً منهم على حذف العين في مَسِسْتُ وأمثاله؛ لوقوعها موقع الفاء التي يقع فيها الحذف والإبدال كثيراً، فهو تعليل عقلي، وأرى أنَّ حذف العين في حال الفك أوجه من حذف الفاء عند الإدغام؛ لأنَّ اللفظ بالمثلين عند الفك أثقل منه عند الإدغام. وقال هؤلاء في المضارع: يَتَّقِي، فحذفوا أيضاً التاء المنقلبة من الواو التي هي فاء كما حذفوها في الماضي (سيبويه: ١٩٧٥: ٤: ٤٨٣)، ومنه قول ساعدة ابن جُوَيَّة الهذلي:

٢٠٠٨: ص (٣١٩):

تَقُوهُ، أَيُّهَا الْفَتِيَانِ، إِنِّي

رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

* * *

المبحث الثاني: حذف العين

أولاً: ما حذف عينه في الماضي فقط: جاء ذلك في اثني عشر فعلاً، أربعة منها على فَعَلٍ، وهي: ظَلْتُ، مَسْتُ، وَدْتُ، حَسْتُ. وأربعة على فَعَلَ، وهي: ظَنْتُ، هَمَمْتُ، حَسَمْتُ، مَرَمْتُ، وواحد على فَعَّلَ، وهو لَبَّتُ، وثلاثة على أَفَعَلَ، وهي: أَحَسَمْتُ، أَحَبَبْتُ، أَرَيْتُ.

١- حذف عين فَعَلَ من المضاعف (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٢٢. السيرافي ٢٠٠٨: ٥: ٣٦٦. الفارسي ١٩٨٧: الحليبات ص ١٣٩ - ١٤٠): إذا اتصل بالفعل الماضي تاء الفاعل أو نون النسوة أو (نا) الفاعلين سكن آخره، فتقول في ظَلَّ وَمَسَّ: ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ، وهذا هو الأصل، لكن بعض العرب حذفوا العين من هذين الفعلين في هذه الحال، فقالوا: ظَلْتُ، وَمَسْتُ. وهو حذف غير ملتزم فيها، واستعمالها على الأصل عربي كثير. والذين حذفوا فريقيان: فريق حذف العين وحركتها، وترك الفاء مفتوحة، فقال: ظَلْتُ وَمَسْتُ، شبهوها ب(كَسْتُ)، ومنه قول الله تعالى:

تَقِي بِهِ نَفْيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ

فالماء فوق مُتُونِهِ يَتَصَبَّبُ

قال السكري: ((قوله يَتَقِي، يريد: يَتَّقِي، وهي لغة

لهم)). (السكري ١٩٦٥: ٣: ١١٠٠). وقال خُفَاف

بن نَدْبَةَ (ابن السكيت ١٩٧٠: ص ٢٣):

جَلَاها الصَّبِقْلُونَ، فَأَخْلَصُوهَا

خُفَافًا، كُلُّهَا يَتَّقِي بَأَثَرٍ

ووجهه عند الجارِبَرْدِيِّ أنهم لما حذفوا الواو في يَتَّقِي حملوا يَتَّقِي عليه، فحذفوا التاء فيه (البغدادي: حاشية على شرح بانث سعاد ١٩٨٠: ١: ٢٥٦).

قلت: هذا توجيه لا يُعْتَدُّ به؛ لأنَّ الواو في يَتَّقِي قد أُبدلت تاء، وأدغمت في تاء يَفْتَعِلُ، فلم يعد لها وجود في اللفظ. وقالوا في الأمر منه: تَقِي، ومنه قولهم: تَقِيَ اللَّهَ، (السيرافي: كتاب الإدغام ٢٠٠٨: ص ٣١٩)، وأصله: اتَّقِيَ اللَّهَ، فحذفوا التاء الأولى المنقلبة من الواو التي هي فاء حملاً على حذفها في المضارع. وفي نوادر أبي زيد: ((لا يُفَعَلُ هذا بكل ما أشبهه)) (أبو زيد ١٩٨١: ص ١٤٧، ٢٠٠). ومن أمثله قول ابن همَّام السَّلُولِي (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ١٩٨):

زِيَادَتَنَا - نُعْمَانُ - لا تَنْسِيَنَّهَا

تَقِيَ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتَلُو

وقال خِدَاش بن زهير (السيرافي: كتاب الإدغام

﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقوله: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ولم يُقرأ في السبع إلا بفتح الظاء.

وفريق نقل حركة العين إلى الفاء بعد نزع حركتها تقديرًا، ثم حذف العين، فقال: ظَلْتُ وَمَسْتُ، كما قالوا: خِفْتُ، ومنه قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش وأبي حيوة وابن أبي عبلة وابن يعمر: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ بكسر الظاء^(١) (أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ٦: ٢٥٧).

وذكر أبو حيان (أبو حيان: التذييل ٧: ق ١٨٨/ب كوبريلي) أنَّ أبا الفتح ذكر أنَّ كسر الظاء من ظَلْتُ لغة الحجاز وفتحها لغة تميم. ومنه قول أوس بن مخرم الذي أنشده الأخفش (الأخفش ١٩٨١: ١: ٢٣٦): مِسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَطَاهَمُ

حتى رأوا أحدًا يهوي وثَّهَلْنَا وقد نصَّ سيبويه على أنه لا يعلم شيئًا من المضاعف المجرد وقع فيه الحذف إلا هذين الفعلين، والباقي من المضاعف جاء على الأصل، نحو: عَضِضَتْ وَمَلَّتْ.

وحكى الفراء (الفراء ١٩٨٣: ١: ٢١٧) في

وَدِدْتُ: وَدْتُ، وحكاها أيضًا ابن الأعرابي عن أبي الحسن، وحكى عنه أيضًا حَسِبْتُ وَحَسْتُ (ابن منظور ١٣٠٠: ((حسس)). الأزهرى ١٩٦٤: ٣: ٤٠٨)، وفي الأثر: ((فهجمتُ على رجلين، فقلت: هل حَسْتُمَا من شيء؟)) (ابن الأثير ١٩٧٩: ١: ٣٨٤، ٣٨٧). والحذف في حَسْتُ لغة تميم (أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٨).

وإنما حُذفت عين الفعل هنا تشبيهاً لها بحرف العلة، فكما حذفوا العين في خِفْتُ، وَخِفْنُ، وَخِفْنَا، حذفوها هنا. وعلة الحذف فيه كراهية الحرفين من جنس واحد ظاهرين غير مدغم أحدهما في الآخر فيما كثر في كلامهم، ولم يمكنهم الإدغام لسكون اللام باتصالها بالضمير الذي يسكن له آخر الفعل (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٢٢ - ٤٢٣. السيراى ٢٠٠٨: ٥: ٤٥٩). ويدلُّ على أنَّ المحذوف العين دون اللام شيان: أحدهما: قولُ مَنْ قَالَ ظَلْتُ وَمَسْتُ بكسر الفاء، فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء، كما أُلقيت في خِفْتُ. والآخر: سكون الحرف قبل الضمير كما سكن في ضَرَبْتُ، ولو كان المحذوف اللام لا العين لتحرك ولم يسكن (الفارسي: الإغفال ٢٠٠٣: ١: ٦٦). وذكر ابن مالك أنَّ حذف أول المثليين لغة سُلَيْم (ابن مالك: التسهيل ١٩٦٧: ص ٢٦٠). وهذا يحتمل

(١) وقرئ أيضًا: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾. البحر ٨: ٢١١.

المضعف (أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٧).

٢- حذف عين فَعَلَ من المضاعف: حكى ابن الأعرابي في ظَنَنْتُ: ظَنَنْتُ، بحذف النون التي هي عين مع حركتها، كما حُذفت في (ظَلْتُ) كما قَدَّمْتُ، روى ذلك ابن جني فيما جاء من المضاعف مشبَّهًا بالمعتل، ونصَّ على أنه لا يقاس عليه (ابن جني: الخصائص ١٩٥٢: ٢: ٤٣٩. المحتسب ١٣٨٦: ١: ٢٦٩). وحكى الفراء هَمَمْتُ وَهَمْتُ (الفراء ١٩٨٣: ١: ٢١٧، ٢: ١٩١). وحكاها ابن الأعرابي عن أبي الحسن، وحكى عنه أيضًا حَسَسْتُ وَحَسَّتْ (ابن منظور ١٣٠٠: ((حسس)). الأزهرى ١٩٦٤: ٣: ٤٠٨).

وشأنهما في الحذف شأن ظَنَنْتُ المتقدمة. وقرأ يحيى بن يعمر: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، بتخفيف الراء، قال ابن جني: ((أصله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾، مثقلة، كقراءة الجماعة، غير أنهم قد حذفوا نحو هذا تخفيفًا لثقل التضعيف)) (ابن جني: المحتسب ١٣٨٦: ١: ٢٦٩)، أي: حذفوا الراء الأولى التي هي عين.

وأقول: هذا يختلف عن قولهم ظَنَنْتُ، وَهَمْتُ، وَحَسَّتْ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ سَكَنْتْ لِأَمَاتِهَا لِاتِّصَالِهَا بِتَاءِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ مَتَحْرِكَةٌ، وَ(فَمَرَّتْ) تَحْرَكَتْ لِأَمَةِ لِاتِّصَالِهَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ، وَسَقَطَ فِي هَذَا

وجهين: أحدهما أنهم لا يجيزون غيره. والآخر أنهم يجيزون غيره (أبو حيان: التذليل: مخطوط: ٥: ق ١٣٧/أ). وذكر في موضع آخر أن هذا جائز في لغتهم، ويجوز عندهم حذف العين وحركتها، وإلقاء حركتها على الفاء ثم حذفها إن لم تكن حركة العين فتحة (ابن مالك: التسهيل ١٩٦٧: ص ٣١٤). فهذا يدل على أن ذلك ليس على جهة الوجوب، بل هو من باب الجائز (أبو حيان: التذليل: مخطوط: ٥: ق ١٣٧/أ). وأيضًا يظهر من كلامه في الموضع الثاني أن هذا الحذف منقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة هؤلاء، فقد قال: ((ويجوز في لغة سُلَيْمٍ حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه)).

وهذا الحذف فيها شاذٌّ عن قياس نظائره وإن كان مطردًا في الاستعمال، وقد ذكره سيبويه في ((باب ما شذَّ من المضاعف)) (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٢١ - ٤٢٢)، وفي ((باب ما كان شاذًّا مما خففوه على ألسنتهم وليس بمطرد)) (نفسه: ٤: ٤٨١). ونصَّ آخرون على عدم اطِّرادِهِ أيضًا، كالأخفش (الأخفش ١٩٨١: ١: ٢٣٧)، والفارسي (الفارسي: الحليات ١٩٨٧: ص ١٤٠).

ونصَّ أبو حيان الأندلسي على أن أبا علي الشلوين زعم أن هذا الحذف مطرد في أمثال هذه الأفعال من

الفعل أول المثلين، وهو ساكن، وكل الأمثلة التي وقع فيها هذا النوع من الحذف إنما كانت الأفعال فيها متصلة بتاء الفاعل أو نونه، سواء أكانت عيناتها مفتوحة أم مكسورة، والحذف في هذا الفعل لا أعلم له نظيراً، وهو نادر ضعيف مستكره؛ لأنه ليس ثمَّ ما يمنع من الإدغام فيه، وليس له مسوِّغ، وقد نصَّ ابن جني على أنَّ ((الحذف في العين المكسورة أسوِّغ؛ لأنه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرة، وكلاهما مكروه)) (المصدر السابق).

٣- حذف عين فَعَلٍ من المضاعف: مثال فَعَلٍ في

المضاعف نادر، وأشهر ما ذكروا منه: كَبَيْتَ، وَشَرُّرْتَ، وَدُمَّتْ (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٣٧. ابن جني: المنصف ١٩٥٤: ١: ٢٤٠، ٢: ٣٠٢). ولم أعلم أحداً من المتقدمين ذكر أنَّ العين حذفت فيه، لكن الرضي ذكره حيث تحدث عن قولهم في ظَلَلْتُ: ظَلَّتْ، وَظَلْتُ، فقال: ((وكذا في كَبَيْتُ: كَبْتُ وَكَبْتُ)) (الرضي ١٩٧٥: ٣: ٢٤٥)، أي: إذا حذفت الباء الأولى التي هي عين جاز حذفها مع حركتها، وإلقاء حركتها على اللام قبلها ثم حذفها.

٤- حذف عين أَفَعَلَ من المضاعف: ذكر سيبويه أنَّ

العرب قالوا في أَحَسَسْتُ: أَحَسْتُ، وفي أَحَسَسَنَ: أَحَسَنَ، فحذفوا السين الأولى، وألقوا حركتها على الحاء الساكنة قبلها، كراهية التضعيف لما كثر في كلامهم؛ وهو مشبَّه في ذلك بما كان على أَفَعَلَ معَلِّ العين، نحو أَقَمْتُ. وهو حذف غير مطرد، وإنما هو شاذٌّ، ولم يعلم سيبويه شيئاً من المضاعف على هذا الوزن شدَّ غير هذا الفعل. وسبب هذا الحذف أنَّ أول المثلين - وهو السين الواقعة عيناً - ساكنة في قولهم أَحَسَسَ، فلما اتصل الفعل بتاء الفاعل أو نون النسوة سكنت السين الثانية التي هي لام، وقد كانت السين الأولى مدغمة في الآخرة، فكرهوا تحريك إحداهما، فحذفوا الأولى لالتقاء الساكنين، كما حذفوا العين في (أَقَامَ) لما سكنت اللام لدخول تاء الفاعل أو نون النسوة، وشبَّهت عين الكلمة في المضاعف بعينها في المعتل. وهذا الحذف غير ملتزم، وأصله تستعمله العرب كثيراً، فيقولون: أَحَسَسْتُ، وَأَحَسَسَنَ (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٢١ - ٤٢٢، ٤٨٢. السيرافي ٢٠٠٨: ٥: ٣٦٥ - ٣٦٦ [دار الكتب العلمية]، وكتاب الإدغام ٢٠٠٨: ص ٣١٢ - ٣١٣).

وروى الفراء: هل أَحَسَسْتُ صاحبك (الفراء ١٩٨٣: ٢: ١٩١، ٣٤٢). وقد قدَّمنا قريباً أنَّ هذه لغة سُليِّم، وذكرنا من ذهب إلى أنَّ هذا الحذف مقيس لا شاذٌّ.

ومن الأمثلة على ذلك قول أبي زُبَيْد (ابن جني:

العين في المضاعف إلا سبيل من سبيل التخلص من ثقل تتابع أحرف متشابهة في الكلمة الواحدة، بل إنَّ اللجوء إلى الحذف قد يكون أفضل من إبدال أحد المتماثلين حرفاً آخر، فهو يؤدي إلى تقليل عدد أحرف الكلمة، فيكون النطق بها في هذه الحال أخفّ منه عند تغيير أحد الحرفين المتشابهين إلى حرف آخر.

٥- حذف عين أفعلت المهموزة: إذا دخلت الهمزة على رأيت فللعرب فيه لغتان (الأزهري ١٩٦٧: ١٥: ٣١٩): الأولى: تحقيق الهمز، وهي لغة أهل الحجاز، فإنهم يهمزونها وإن لم يكن الهمز من كلامهم، فيقولون: أرأيت فلاناً ما كان من أمره، وأرأيتكم فلاناً، وأرأيتكن فلاناً. وبالتحقيق قرأ جمهور القراء. والثانية: ترك الهمز، وهي لغة عامة العرب، فيقولون: أرئت الذي يكذب، أرئتكم. وبالحذف قرأ الكسائي في جميع ما في أوله ألف الاستفهام في: أرئت (السيرافي ٢٠١٠: ١٤: ١١٣). البنا ١٩٨٧: ٢: ٢٠٦). وقد نص ابن جني على أن حذف الهمزة هذا ((ضعيف في القياس وإن فشا بعضه في الاستعمال)) (ابن جني: المحتسب ١٣٨٦: ١: ١٢١). ومنه قول رجل من هذيل (السكري ١٩٦٥: ٢: ٦٥١): الفارسي ١٩٨٧: الحلييات ص ٤٦. ابن جني: الخصائص ١٩٥٢: ٣: ١٥١):

الخصائص ١٩٥٢: ٢: ٤٣٨، والمحتسب ١٣٨٦: ١: (٢٦٩):

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا

أَحْسَنَ بِهِ، فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ
أراد: أَحْسَسَنَ، فهذا وإن كان مفتوحاً، فإنه ازداد ثقل التضعيف فيه بزيادة الهمزة في أوله (ابن جني ١٣٨٦: المحتسب ١: ٢٦٩).

وحكى اللحياني عن بني سُلَيْمٍ: مَا أَحَبُّتُ ذَاكَ، أَي: مَا أَحَبَّبْتُ (ابن سيده: المحكم ٢٠٠٠: ٢: ٥٤٢).
أمّا ما ذكره سيبويه من أن سبب الحذف هو كراهية التضعيف فيما كثر استعمالهم له، وتعدّر تخفيفه بالإدغام، فهو تفسير صوتي سليم. وأمّا تعليقه له بالحمل على الأجوف فهو تعليل عقلي غير مقنع (السيرافي: كتاب الإدغام ٢٠٠٨: ص ٣١٤ [الحاشية]).

وفي علم اللغة الحديث يفسّر هذا الحذف بقانون صوتي، هو قانون المخالفة، ومعناها أنه إذا اجتمع صوتان متماثلان تماثلاً تاماً في كلمة واحدة فإن أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة؛ أو إلى صوت من الأصوات المائعة، كالنون واللام (عبد التواب ١٩٦٧: ص ٤٠)، هرباً من ثقل النطق بالحرفين المتماثلين في هذه الحال. وما ظاهرة حذف

أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودًا

مُرَجَّلًا، وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا

وذهب الفارسي إلى أَنَّ الحذف في (أَرَيْتَ) إنما جاء

في (رَأَيْتُ) القلبية، ولم يعلمه جاء في التي معناها إدراك

الحاسة (الفارسي: الحلبيات ١٩٨٧: ص ٤٧).

ومنه قول رَكَّاضِ بْنِ أَبَاقِ الدُّبَيْرِيِّ (ابن منظور

١٣٠٠: ((رَأَى))):

أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ حُبِّي

أَتَمَّنَعْنِي عَلَى لَيْلَى الْبُكَاءِ

ولم يشترط السيرافي لحذف هذه الهمزة أن تكون

أداة الاستفهام الداخلة على هذا الفعل هي الهمزة، قال

(السيرافي ٢٠١٠: ١٤: ١١٤): ((فهذه الهمزة طُرِحَتْ

لكثرتها في الكلام، وأكثر ما يفعلون ذلك إذا كان قبلها

استفهام، كما قال الآخر:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بَرَّاعٍ

رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ

فحذف همزة (رَأَيْتَ) الذي سبقته (هل) لا الهمزة.

ثانيًا: ما حذف عينه في المضارع فقط: ورد هذا

الحذف في فعل واحد فقط، وهو: يَنْحَطُنْ، فقد روى

الفراء أَنَّ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي تُمَيْرٍ قَالَ: يَنْحَطُنْ مِنَ الْجَبَلِ،

يريد: يَنْحَطِطُنْ (الفراء ١٩٨٣: ٢: ٣٤٢. أبو حيان:

ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٧).

ثالثًا: ما حذف عينه في الأمر فقط: جاء هذا

الحذف في فعل واحد فقط، هو: سَلْ، وماضيه سَأَلَ.

لهذا الفعل في الاستعمال حالان:

إحدهما: أن يُبتدأ به: وقد اختلفت في إثبات الهمزة

وحذفها في هذه الحال:

فنصَّ بعضهم على أَنَّ العرب قد التزمت حذفها،

ففي كتاب العين ما نصه: ((والعرب قاطبة تحذف همزة

سَلْ)) (الفراهيدي ١٩٨٤: ٧: ٣٠١). وقال الفراء:

((لا تُهمز في شيء من القرآن؛ لأنها لو هُهمزت كانت

اسئالًا بألف)) (الفراء ١٩٨٣: ١: ١٢٤).

وذهب آخرون إلى جواز الحذف والإثبات، فإن

شئت قلت: اسئالًا فلائًا عن كذا، وإن شئت قلت: سَلْ

فلائًا. وفضلَّ ابن قتيبة الحذف؛ لأنَّ الفعل رُسم في

المصحف بلا ألف قبل السين (ابن قتيبة ١٩٨٥: ص

٢٥١)، كقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة:

٢١١]، وقوله سبحانه: ﴿سَلِّمْهُمْ أَنْهُم بِذَلِكَ رَعِيمٌ﴾ [٤٠]

[القلم: ٤٠].

وأقول: قرأ أبو عمرو في رواية عباس عنه: ﴿سَلِّ

بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، بإثبات الهمزة في الابتداء (ابن عطية

١٩٩٣: ١: ٢٨٤. القرطبي ١٩٨٨: ٣: ٢٠. أبو

حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ٣: ١٣٥. الكرمانی

٢٠٠١: ص ٨٩). وقال الفراء: ((وقد تهمزه العرب.

فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز)) (الفراء ١٩٨٣: ١: ١٢٥). وقال ابن خالويه: ((فإن شئت أتيت بها على الأصل، فقل: إسأل)) (ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣٢).

وإليه ذهب ابن الشجري، لكنه عدّ حذف الهمزة فيه قياسياً؛ لأن استعماله على سبيل الجواز، وهو حذف غير ملتزم، حذفت فيه الهمزة بعد إلقاء حركتها على ساكن قبلها، وجعل منه قولك في يسأل: يسأل (ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ٢٠٠، ٢١٤).

والأخرى: أن توصل بفاء أو واو: وللنحويين فيها في هذه الحال مذهبان:

الأول: وجوب الهمز (الفراهيدي ١٩٨٤: ٧: ٢٥١).

والثاني: جواز الوجهين (ابن قتيبة ١٩٨٥: ص ٢٥١):، الهمز، والحذف، فإن شئت ألحقت بها ألف الوصل في أولها، وهمزت، فقلت: واسأل الله، فاسأل الله، وإن شئت حذفت ألف الوصل والهمزة، فقلت: وسأل الله، فسأل الله. والوجهان وردا في القراءات السبع، فقرأ ابن كثير والكسائي: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنَ قَضَائِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، و ﴿فَسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ١٠١]، وما كان مثله من الأمر في حالة الخطاب وقبله واو أو فاء بغير همز. وقرأ بقية السبعة

بالمهمز في ذلك كله (ابن مجاهد ١٩٧٢: ص ٢٣٢). ورسم الفعل في القرآن بلا ألف وصل.

ونسب الفراء همز الفعل بعد الواو والفاء إلى حمزة الزيات فقط، ولم يجبّده لعدم إثبات ألف الوصل في أوله في المصحف، قال: ((ولست أشتهي ذلك؛ لأنها لو كانت مهموزة لكُتبت فيها الألف، كما كتبها في قوله: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: ٧٧]، ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا﴾ [يس: ١٣] بالألف)) (الفراء ١٩٨٣: ١: ١٢٥).

وذكر أبو جعفر النحاس أن الهمزة تحذف في الابتداء، وتثبت إذا كان قبله واو أو فاء، وأجاز الحذف والإثبات في الحالتين (النحاس: صناعة الكتاب ١٩٩٠: ص ١٤٨).

وروى الفارسي أن الأخفش حكى أن ناساً يقولون: اسأل، على نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها. فهؤلاء لم يسقطوا همزة الوصل؛ لأن حركة السين عارضة، فهي في تقدير السكون (الفارسي: الحجة ١٩٨٤: ١: ١٢٨). وذكر ابن جني أن أبا الحسن أجازها (ابن جني: المنصف ١٩٥٤: ١: ٧٠)، ولم يقل: إنه حكاها. وهذه لغة لعبد القيس (ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣٢). وأنكر المازني ما حكاها الأخفش، قال: ولا يجوز عندي إسأل (الفارسي:

الحجة ١٩٨٤: ١: ١٢٩). وقد قرأ بها قوم لم يُسمَّوا: زيد أنه سمع: هما يتساولان، وهي لغة قليلة ﴿فَسَأَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (ابن عطية ١٩٩٣: ١: ٢٨٤). القرطبي ١٩٨٨: ٣: ٢٠. أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ٣: ١٣٥). قال ابن خالويه: ((وهذا شاذ لا يُقاس عليه؛ لأنَّ ألف الوصل لا تدخل إلا على ساكن)) (ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣٢).

وكل هذه الأفعال مبنية على أنَّ عين الفعل همزة، وأنه من سأل يسأل.

وللنحويين في المحذوف من هذا الفعل في قول من قال (سَل) قولان (سيبويه ١٩٧٣: ٣: ٤٥٠، والسيرافي ٢٠٠٧: ١٣: ١٥٦، وأبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ٣: ١٣٥):

أحدهما: أنه همزة، وأصله اسأل؛ لأنه من السؤال، وعين الكلمة همزة، نُقلت فتحة الهمزة إلى السين الساكنة قبلها وحذفت، فسقطت ألف الوصل لتحرك السين بعدها، وأكثر العرب يقولون: سأل يسأل (الفارسي: الحجة ١٩٨٤: ٢: ٢١٨. ابن سيده: المخصص ١٣٢١: ١٤: ١٤).

والآخر: أنه واو، فإنَّ بعض العرب يقول (ابن سيده: المخصص ١٣٢١: ١٤: ١٤): سأل يسأل، مثل خاف يخاف، فلا يهمزه، ويقال في التصغير: سُويل، وفي اسم المفعول: مَسُول. وحكى أبو عثمان عن أبي

زيد أنه سمع: هما يتساولان، وهي لغة قليلة (الفارسي: الحجة ١٩٨٤: ٢: ٢١٨، ٦: ٣١٧). وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر في سورة الواقعة: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقِيعٍ ۝١﴾ [المعارج: ١] (ابن مجاهد ١٩٧٢: ص ٦٥٠) غير مهموز مثل قال.

قلت: إذا كان المحذوف همزة فهو حذف على غير قياس، وأصله: إسأل، ألقيت فتحة الهمزة على السين، وحذفت الهمزة في الأمر خاصة؛ لأنَّ الكلمة كثيرة الدور في الكلام، فخففوها بحذف همزتها (الفراء ١٩٨٣: ١: ١٢٤ - ١٢٥)، واعتدَّ بهذه الحركة، فحذفت همزة الوصل قبلها لتحرك الحرف بعدها (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ٢: ٤٨٦).

وإنما فعل العرب ذلك لأنهم كانوا يستثقلون الهمزة؛ لأنَّ مخرجها من أسفل الحلق وأقصاه ويصيب الإنسان عليها كالتهوع^(١) (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٣٣. ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣٢. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٤٦). وهي عند المتقدمين حرف مجهور شديد (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٣٤. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٦٠، ٦١، ٦٩). ومعنى المجهور ((أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفس أن

(١) التهوع: التقيؤ.

بين، ومعنى (بينَ بَيْنَ): أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي حركتها منه. فإذا كانت مفتوحة جعلتها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف، فتقول في تخفيف سَأَل: سَأَل. وإذا كانت مضمومة أخرجتها متوسطة بين الهمزة والواو، فتقول في تخفيف لَوُوم: لَوُوم. وإذا كانت مكسورة جعلتها بين الياء وبين الهمزة، فتقول في تخفيف قائل: قَائِل. ((فهي ضعيفة، ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها)) (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٤٩).

والبديل كقولك في تخفيف رَأْس، وذئب، ولُوم: راس، وذئب، ولُوم، تقلبها ألفاً، أو ياء، أو واوًا.

٢- حذف عين أفعل من المضاعف: لم يُسمع في كلام العرب حذف العين المضمومة من المضاعف في مثال الأمر، نحو: اغضضن. ولكن ذهب ابن مالك إلى أنه لو قيل فيه غُضُنَ قياساً على قَرَنَ لجاز؛ ((لأنَّ فكَّ المضموم أثقل من فكَّ المكسور، وإذا كان فكَّ المفتوح قد قُرَّ منه إلى الحذف في قَرَنَ المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز)) (ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٨٢: ٤: ٢١٧١).

رابعاً: ما حذف عينه في المضارع والأمر: روي هذا الحذف في فعل واحد فقط، وهو: يَقْرَنُ، وقَرَنَ، فقد ذكر ابن مالك أنه يقال في يَقْرَرُن: يَقْرَرُن، فهذا ألقى حركة الراء

يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري (الصوت)) (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٤٣٤. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٦٠). ((ومعنى الشديد: أنه الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه)) (المرجعان السابقان أنفسهما). وقد وصف الدكتور إبراهيم أنيس الهمزة بأنها صوت شديد، لا مجهور ولا مهموس، مخرجه من الزمار (أنيس بلا تاريخ: ص ٧٧). وهي عند الدكتور كمال بشر صوت صامت حنجري انفجاري، لا بالمجهور ولا بالمهموس (بشر: ١٩٨٦: ص ١٠٩، ١١٠). والذي يعيننا هاهنا أن نعرف أنَّ الهمزة حرف يبذل ناطقه جهداً عضلياً كبيراً، وهي حرف ثقيل مستكره؛ وهذا ما دعا أكثر العرب إلى التخلص منه.

وكان للهمزة في كلام العرب ثلاثة أشياء^(١) (سيبويه ١٩٧٣: ٣: ٥٤١ وما بعدها. السيرافي ٢٠١٠: ١٤: ٧٤): التحقيق، والتخفيف، والبديل.

فالتحقيق (الفارسي: الحليبات ١٩٨٧: ص ٤٢) أن تُخرجها نبرة لا تنحو بها نحو حرف من حروف اللين، كقولك: رأس، وسأل، ولُوم، وأشباهاها. والتخفيف (المرجع السابق): تصير الهمزة فيه بين

(١) المقام هنا لا يحتمل تفصيل القول في قواعد الحالات الثلاث.

- على القاف الساكنة، ثم حذفها (نفسه ٤: ٢١٧٠).
وقالوا في الأمر عند اتصاله بنون النسوة: قَرْنَ، قال
الله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، قرأ
نافع وعاصم: ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بفتح القاف، وقرأ بقية
السبعة بكسرهما (ابن مجاهد ١٩٧٢: ص ٥٢١ -
٥٢٢). فمن فتحها فهو من قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ، وهي
لغة صحيحة حكاها بعض البغداديين (الفراء ١٩٨٣:
٢: ٣٤٢)، فيكون أصله: أَقَرَزَنَ، أُلْقِيَتْ حركة الراء
على القاف، ثم حُذِفَتْ، وسقطت همزة الوصل لتحرك
ما بعدها، فيكون الحذف شاذًا. وذكر ابن مالك أنَّ
الحذف إذ ذاك قليل (ابن مالك: شرح الكافية الشافية
١٩٨٢: ٤: ٢١٧٠).
- ومن قرأ بكسر القاف احتمل وجهين:
أحدهما: أن يكون من قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ، وهي
أفصح من قَرَرْتُ أَقَرُّ في هذا المعنى، فيكون أصله:
أَقَرَزَنَ، فُعِلَ به ما فُعِلَ في قراءة من فتح، ويكون
الحذف إذ ذاك شاذًا أيضًا.
- والثاني: أن يكون من التوقُّر في البيوت، وألَّا
يخرجن منها، يقال: وَقَرَّ يَقَرُّ، مثل وَعَدَ يَعِدُ، فيكون
قَرْنَ مثل عِدْنَ ونحوه مما تُحذف منه الفاء، وهي واو،
فيكون مما حذفت فاؤه التي هي واو قياسًا (الفراء
١٩٨٣: ٢: ٣٤٢. الفارسي: الحجة ١٩٩٢: ٥: ٤٧٥ -
٤٧٦. أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٧ -
٢٤٨).
- وقيل (ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٩٨٢: ٤:
٢١٧١): إنه من قَارَ يَقَارُ بمعنى اجتمع، مثل خاف
يخاف، فيكون مما حذفت عينه التي هي حرف علة
قياسًا. وكونه من المضاعف أولى عند ابن مالك
(المرجع السابق).
- خامسًا: ما حذفت عينه في الماضي والمضارع
والأمر: سُمِعَ هذا الحذف في ثلاثة أفعال، هي: رَأَى،
وَأَفْعَلَ من رَأَى، واستَحْيَا.
- ١ - حذف همزة رَأَى: قال بعض العرب في رَأَى:
را، فحذف الهمزة شذوذًا طلبًا للتخفيف، ومنه قول
الشاعر (الفارسي: الحلبيات ١٩٨٧: ص ٤٧. ابن
منظور ١٣٠٠: ((رأى)))
مَنْ رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى
إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ
أراد: مَنْ رَأَى. وقال آخر (ابن جني: سر الصناعة
١٩٨٥: ٢: ٨٢٦):
وَجَنَاءٌ مُقَوَّرَةٌ الْأَقْرَابِ يَحْسِبُهَا
مَنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ رَاهَا رَأْيَةً جَمَلًا
أراد: رَاهَا، فحذف الهمزة.
واجتمعت العرب على تخفيف مضارع (رأيت) من

حاجز غير حصين، فكأنه اجتمع همزتان متحركتان، فحُفِّف بحذف الهمزة مع حركتها، على حدِّ حذفها في: أُكْرِمُ، وأجري الحذف مع بقية أحرف المضارعة مجراه مع الهمزة، وفتحت الراء لمجاورة الألف بعدها. والآخر: أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي، أُلْقِيَتْ حركتها على الراء، وحُذِفَتْ، على حدِّ التخفيف في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ﴾ [النمل: ٢٥]، و﴿وَقَدْ أَفْلَحَ﴾ [طه: ٦٤]. ونسبه لسيبويه في (شرح المفصل) (ابن يعيش: شرح المفصل ٢٠١٣: ٩: ٢٠٩). ثم اختار الوجه الثاني، فقال: ((وهو أوجهٌ عندي لقربه من القياس)). وعلَّل ذِكْرَ ابن جني له مع التخفيف غير القياسي بأنه فعل ذلك ((لأنَّ التخفيف لزم على غير قياس، حتى هُجِرَ الأصل، وصار استعماله كالضرورة)).

وأقول: قد وهم ابن يعيش فيما ذهب إليه، فليس الشذوذ هاهنا في طريقة تخفيف الهمزة، إنما هو في حذف الهمزة، سواء أكان تخفيفها على القياس أم على غير القياس؛ إذ لم تحذف العرب الهمزة من مضارع ما أشبهه (رأى)، ألا ترى أنهم لم يقولوا في أنأى: أنى، ولا في يشأى: يشى، ولا في يبأى: يبي، ولا في يدأى: يدى، ف(رأى) قد خرج عن نظائره في التزام حذف همزته في أمثلة المضارع، ولذلك عُدَّ سقوط همزته حذفًا على غير

رؤية العين في المضارع (المرجع السابق)، فقالوا فيه: أرى، وترى، ويرى، وكذا في وفروعهن. والأصل فيهن: أرأى، وترأى، ويرأى، فنقلوا فتحة الهمزة التي هي عين إلى الراء التي هي فاء الفعل، وحذفوا الهمزة لسكونها وسكون لام الفعل بعدها، قال ابن الشجري: ((والتزموا حذفها، والتزامه شاذ)) (ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ٢٠١). ونصَّ سيبويه على أن العرب قد اجتمعت على تخفيف المضارع من رأيتُ، سواء أكان مبدوءًا بالهمزة أم بالنون أم بالتاء أم بالياء، وألزموه التخفيف وحذف الهمزة استئصالاً للهمزة مع كثرة استعمالهم إياه؛ لأنَّ ما قبل الهمزة فيه ساكن، جعلوا همزة أرى التي للمضارعة عوضًا من الهمزة التي هي عين الفعل، وجرى سائر حروف المضارعة على الهمزة (سيبويه ١٩٧٣: ٣: ٥٤٦. السيرافي ٢٠١٠: ١٤: ٨٧ - ٨٨. ابن جني: المحتسب ١٣٨٦: ١: ١٢٨. ابن دريد ١٩٨٧: ١: ٢٣٤. ابن خالويه: الألفات ١٩٨٢: ص ٣٤).

وذهب ابن يعيش إلى أن الحذف في هذا يحتمل أمرين (ابن يعيش: شرح الملوكي ١٩٧٣: ص ٣٧١ - ٣٧٢، وشرح المفصل ٢٠١٣: ٩: ٢٠٩ - ٢١٠): أحدهما: أن تكون الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال بسبب استئصال الأصل، وهو: أرأى؛ لأنَّ الساكن

أن إثبات الهمزة لا يكون إلا في الضرورة، فقد قال: ((وربما احتاجوا إلى همزه، فهمزوه)) (ابن دريد ١٩٨٧: ١: ٢٣٤ - ٢٣٥). واستشهد على ذلك بقول الأعلام بن جرادة السعدي (أبو زيد ١٩٨١: ص ٤٩٧. الفارسي: الحليبات ١٩٨٧: ص ٨٤. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٧٧):

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالذَّهْرُ أَعْصُرُ

وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ

فأثبت الهمزة في: يَرَأُ، وقول سُراقَةَ الْبَارِقِيِّ (أبو زيد ١٩٨١: ص ٤٩٦. الفارسي: الحليبات ١٩٨٧: ص ٨٤. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٧٧):

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ

كِلَانَا عَالِمٌ بِاللَّتَرْهَاتِ

فحقَّق الهمزة في تَرَأِيَاهُ، وأخرجها على أصلها. وروي: ما لم تَرِيَاهُ، ولا شاهد فيه حينئذ.

ومثله تحقيقها في يَرَأُكَ في قول الشاعر (أبو زيد ١٩٨١: ص ٤٩٤. الفارسي: الحليبات ١٩٨٧: ص ٨٤. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٧٧):

ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ

بِالْبَيْنِ عَنكَ بِمَا يَرَأُكَ سَنَانَا

وذهب الفارسي (الفارسي: الحليبات ١٩٨٧: ص ٨٣ - ٨٤) وابن عصفور (ابن عصفور: الممتع ١٩٧٠:

القياس. ومن العرب مَنْ يستعمل هذا الفعل على الأصل، فيثبت الهمزة في المضارع كما أثبتتها في الماضي، فيقول: أَرَأَى، وَتَرَأَى، وَيَرَأَى، قال سيبويه: ((ونقل سيبويه أن أبا الخطاب حدَّثه أنه سمع من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول: قد أَرَأَهُمْ، فيجيء بالفعل من رأيتُ على الأصل)) (سيبويه ١٩٧٣: ٣: ٥٤٦). ونصَّ ابن جني على أن حذف الهمزة فيه أكثر لغات العرب (ابن جني: المحتسب ١٣٨٦: ١: ١٢٨).

وذكر البغدادي (البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ١٩٧٨: ٥: ١٤٠). أن أبا حيان نقل في (تذكرته)^(١) من كتاب (لغات القرآن) للفراء أنه حصر تحقيق الهمزة في مضارع رأى في بني أسد وتيم الرباب، وأنشد بيت الأعلام وبيت سراقَةَ التالين، وبيتاً آخر أنشده إياه بعض بني أسد، وهو:

أَلَا تِلْكَ جَارَتُنَا بِالْغَضَا

تقول: أترأينهُ لن يضيفا

ونُسبت في (تهذيب اللغة) إلى تيم الرباب (الأزهري ١٩٦٧: ١٥: ٣١٩). وظاهر قول ابن دريد

(١) النص ليس في مطبوعة تذكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الشواهد الشعرية التي تضمنت ظواهر لغوية ونحوية تخالف ظواهر اللغة العامة للعرب.

والثاني: أنها مما نُظِم على اللغة المشتركة، لكنه انحرف على ألسنة الناس أثناء تنقله في أنحاء الجزيرة العربية.

والثالث: أن الشواذ التي وردت في هذه الشواهد مرجعها التصحيف والتحريف على ألسنة الرواة، والدليل على ذلك تعدد الروايات في موضع الشاهد.

قلت: لا أستبعد أن يكون ما ورد على الأصل في هذا الفعل إنما كان يُستعمل في غابر الزمان؛ ثم تطور على ألسنة العرب، فحذفوا همزته، واستمر بعضهم باستعمال ذلك الأصل المرفوض كما يسميه النحويون المتقدمون.

وللعرب في الأمر من (رأى) لغتان: ترك الهمز، وهو لغة أهل الحجاز، والهمز، وهو لغة تميم، فالحجازيون يقولون في أمر الواحد المذكر: يا زيد رَ جعفرًا، وفي أمر المفردة المؤنثة: يا زينب رِي فاطمة، وفي أمر الاثنين والاثنتين: رِيَا، وفي أمر الرجال: رَوَا، وفي أمر النسوة: رَيْنَ. والتميميون يقولون: ارأ، ارأِي، ارأِيَا، ارأُوا، ارأِينِ، وهذا أصل لغة أهل الحجاز، فألقت حركة الهمزة على الراء الساكنة قبلها، وحُذفت، ثم حُذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها

٢: ٦٢١) إلى أن إثبات الهمزة ربا جاء في الشعر.

وعدَّ ابن جني إثبات الهمزة في هذه الأبيات من ((التحقيق المرفوض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال)) (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ٧٧). وقال أيضًا: ((ولم يأت التحقيق في المضارع إلا شاذًا)) (نفسه ٢: ٨٢٦). وقال المرار بن سعيد الفَقْعَسِيّ (الحموي ١٩٧٩: ((طريقة))):

لَعَمْرُكَ إِنِّي لِأَحِبُّ نَجْدًا

وما أرأى إلى نَجْدٍ سَبِيلًا

وقال آخر (ابن الأنباري ٢٠٠٤: ٢: ٢١٤):

أَحِنُّ إِذَا رَأَيْتُ بِلَادَ نَجْدٍ

ولا أرأى إلى نَجْدٍ سَبِيلًا

وأقول: هذا الحذف مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

وذهب الدكتور رمضان عبد التواب (عبد التواب: فصول ١٩٩٩: ص ٨٦ - ٩٠) إلى أن ما ورد في الشعر من الظواهر اللغوية والنحوية الشاذة يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: أن تلك الأبيات هي بقايا مما نسميه الأدب الشعبي (أدب القبيلة)؛ إذ كان للعرب القدماء أدبان: الأدب المعروف، وأدب شعبي يعرض لفكاهاتهم ودعاباتهم، وهذا الأثر قد انقرض، وبقيت منه بعض

(الأزهري ١٩٦٧: ١٥: ٣١٩. ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ٢٠١). وأمّا قولهم رأيتُ الصيدَ - أي: أصبْتُ رثته - فإنَّ همزته تثبت في الأمر، فيقال: ارأ، وازأى، وازأيا، وازأوا، وازأين (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ٢: ٨٢٦).

٢: حذف عين أفعل من رأى: حذف العرب الهمزة التي هي عين أفعل من (رأى)، فقالوا: أرى، كقول الله سبحانه: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وأصله: أَرَاكَ اللهُ (ابن جني: المحتسب ١٣٨٦: ١: ١٢٨. ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ٢٠١)، ألقوا فتحة الهمزة على الراء الساكنة قبلها، وحذفوها، كقولك: أريتُ زيدًا الهلال. وقال العرب: أرى اللهُ بفلان، أي: أرى اللهُ الناسَ بفلانٍ العذابَ والهلاكَ (الأزهري ١٩٦٧: ١٥: ٣٢٢).

فإذا كان أرأى لغير هذا المعنى حققوا همزته، ومن ذلك قولهم: أرأى الرجل، أي: كثرت رؤاه، أي: أحلامه. وأرأى، أي: تبينت المرأة في وجهه، وهي الحماقة. وأرأى: تراءى في المرأة. وأرأى: صار له رأي من الجن، وهو التابع. وأرأى: اشتكى رثته. وأرأى: اسودَّ صرغ شاته. وأرأى: حرَّك بعينه عند النظر تحريكًا كثيرًا (نفسه ١٥: ٣٢٦).

وقال برجشتراسر إنَّ هذا النوع من الحذف من

أقدم ما حدث في اللغة السامية الأم قبل افتراق الشعوب الناطقة بها، وأرجع ذلك إلى قانون صوتي، هو أنه إذا وقع همزتان في أول مقطعين متتاليين، وكان المقطع الأول مركبًا من الهمزة المتحركة وحرف ساكن، خففت الثانية، والتخفيف هنا كان بحذفها، فالحذف وقع في أرأى، لوقوع الهمزتين على الصورة المذكورة، فصار أرى، ومنه سرى الحذف إلى بقية الصيغ. وسببه تسهيل النطق بالهمزة لصعوبة النطق بها (برجشتراسر ١٩٨٢: ص ٣٩ - ٤٢)، فهذا النوع من الحذف هو مما احتفظت به اللغة العربية مما كان شائعًا في اللغة السامية.

ويرى علم اللغة الحديث أن تخفيف الهمز في اللغة العربية يندرج ضمن التطور اللغوي الذي يقع في اللغة؛ لأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية معرضة للتطور، وهي في تطورها تخضع لقوانين محددة، وتفسر هذا التطور عدة نظريات. والنظرية التي يفسر بها حذف الهمز في مسألتنا هذه وما يماثلها هي نظرية السهولة والتيسير، ومعناها أنَّ اللغة تميل في تطورها نحو السهولة والتيسير، فلا ريب في أنَّ النطق بالكلمة بلا همزة أخفَّ منه بالهمزة؛ لأنَّ النطق بالهمزة يحتاج إلى جهد عضلي كبير؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة. وبناء على قانون التطور

آخره: اسْتَحْيَيْتُ، واسْتَحْيَيْنَا، واسْتَحْيَيْنَ، وقال بنو تميم: اسْتَحْيَيْتُ، واسْتَحْيَيْنَا، واسْتَحْيَيْنَ سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٣٩٩. السيرافي ٢٠٠٨ [العلمية]: ٥: ٣١٨. ابن جني: المنصف ١٩٥٤: ٢: ٢٠٤-٢٠٦. ابن عصفور: الممتع ١٩٧٠: ٢: ٥٨٤-٥٨٧. أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٨-٢٤٩؛ لأنه كثر في كلامهم (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٣٩٩). ونُسبت هذه اللغة إلى بكر بن وائل أيضًا (النحاس: إعراب القرآن ١٩٨٥: ١: ٢٠٢).

واختلف النحويون في أيّ الياءين حذفت: فذهب الخليل وسيبويه والمازني وابن عصفور وغيرهم إلى أنّ المحذوف هو الياء التي هي عين. وقيل: المحذوف اللام (أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٩).

واختلفوا أيضًا في سبب الحذف، فذهب الخليل إلى أنه التقاء الساكنين، وكأنه كان في الأصل قبل دخول الزوائد عليه حايّ مثل باع، ثم دخلت الزوائد، فصار: اسْتَحْيَيْ، مثل اسْتَبَاعَ، ثم دخلت التاء، فسكنت اللام، فاجتمع ساكنان: الألف، والياء، فحذفت الألف لاجتماع الساكنين (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٣٩٩. السيرافي ٢٠٠٨ [العلمية]: ٥: ٣١٨-٣١٩).

وذهب سيبويه والمازني إلى أنهم استثقلوا اجتماع ياءين في اسْتَحْيَيْتُ، فحذفوا الأولى تخفيفًا كراهية

اللغوي يكون استعمال هذا الفعل بحذف الهمزة تطورًا أصابها لتصبح خفيفة في اللفظ (عبد التواب: لحن العامة ١٩٦٧: ص ٤٤-٤٥).

وفي المضارع التزمت العرب حذف الهمزة التي هي عين أفْعَلْ من (أَرَى)، فقالوا: أَرِي، وتُرِي، ويُرِي، وكذا في فروعهن، والأصل: أَرِي، وتُرِي، ويُرِي، فألقت كسرة الهمزة على الراء الساكنة قبلها، وحذفت، كقول الله سبحانه: ﴿ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى ﴾ [غافر: ٢٩]، و ﴿ لِيُزِيلَنَّ مِنْ أَجْنَابِنَا الْكُفْرَ ﴾ [طه: ٢٣]، و ﴿ قُلْ رَبِّ إِنَّمَا نُرِيئُ مَا يُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، و ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٦٧].

والأمر محمول على المضارع؛ لذا حذفوا همزة (أَرَى) التي هي عين في أمثله حمالاً على حذفها في المضارع، فقالوا في أمر المذكر: أَرِ زَيْدًا الْهَلَالَ، وَأَرِيَا، وَأَرُوا، وفي المؤنث: أَرِي، وَأَرِيَا، وَأَرِيْنَ. والأصل فيهن: أَرِي، وَأَرِيْ، وَأَرِيَا، وَأَرُوا، وَأَرِيْنَ، أَلْقُوا حركة الهمزة على الراء الساكنة قبلها، وحذفوها، والتزموا حذفها، والتزاهم شاذّ (ابن الشجري ١٩٩٢: ٢: ٢٠١).

٣- حذف عين اسْتَفْعَلَ (اسْتَحْيَا): قال أهل الحجاز عند إسناد هذا الفعل إلى ضمير يسكن له

المبحث الثالث: حذف اللام
 أولاً: ما حُذفت لامه في الماضي فقط: ورد هذا الحذف في فعل واحد فقط، وهو: وَصَّى، وذلك في قول رؤبة (ابن العجاج ١٩٨٠: ص ١٨٧. الفارسي: الحجة ١٩٩٣: ٦: ٤٢٤):
 وَصَّيَ الْعَجَّاجُ فِيهَا وَصَّيَ
 يريد: وَصَّيَ، فحذف الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام، وأصله: وَصَّيَ.
 ونصَّ ابن عصفور على أنَّ حذف الألف من آخر الكلمة والاكتفاء بالفتحة منها قليل، ومنه قول رؤبة هذا، وجعله ضرورة شعرية، وأنَّ الراجز إنما فعل ذلك بالألف لخفتها (ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٩٨٠: ص ١٢٢). وفي علم اللغة الحديث يقولون إنَّ رؤبة قصرَ الحركة الطويلة للضرورة الشعرية (عبد التواب: فصول ١٩٩٩: ص ١٧٦-١٧٧).

ثانياً: ما حُذفت لامه في المضارع فقط: روي هذا النوع من الحذف في أربعة أفعال، هي: لم يَكُ، ولا أدِر، وتُعْطِ، وتُحْنِب.

١- حذف نون (كان) في المضارع: حذف العرب نون (كان) في المضارع المجزوم حذفاً جائزاً مع أحرف المضارعة كلها، ويستوي في ذلك مضارع (كان) الناقصة والتامة، وهو في الناقصة كثير لكثرة تصرفها

التقاء ياءين، وألقوا حركتها على الحاء الساكنة قبلها، وألزموها التخفيف (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ٣٩٩. السيرافي ٢٠٠٨ [العلمية]: ٥: ٣١٩. ابن جني: المنصف ١٩٥٤: ٢: ٢٠٤-٢٠٦).

ويتراءى لي أنَّ ما ذهب إليه سيبويه والمازني هو الصواب؛ لأنَّ التضعيف في أحرف العلة أكثر ثقلاً منه في الحروف الصحيحة، وإذا كانوا يستثقلون التضعيف في الحرف الصحيح، فيحذفون أحد المتماثلين طلباً للاستخفاف، فالأولى أن يكون استثقال التضعيف في الياء هو سبب الحذف. وكذا فعلت تميم في المضارع، فقالوا: يَسْتَحِي. وكما اختلف في الياء المحذوفة في الماضي ألعين هي أم اللام، كذلك اختلف في المضارع. وبلغتهم قرأ ابن كثير في رواية شبيل، وابن محيصن، ويعقوب (النحاس: إعراب القرآن ١٩٨٥: ١: ٢٠٢-٢٠٣. أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ١: ٢٦٤-٢٦٥): ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي ﴾ [البقرة: ٢٦]، بياء واحدة، وقال جابر بن حنيّ التغلبي (المفضل: المفضليات ١٩٦٤: ص ٢١١):

أَلَا تَسْتَحِي مِنَّا مُلُوكُ، وَتَنْتَقِي

مَحَارِمَنَا، لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ
 وهم يفعلون الشيء عينه في مثال الأمر، فيقولون: اسْتَحِ من الله (أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٩).

في الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم: ٢٠]، و﴿قَالُوا لَرُبُّكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ [المدثر: ٤٣]، و﴿وَلَا تَأْكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ۝١٢٧﴾ [النحل: ١٢٧]، و﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥]، ويقلُّ ذلك في التامة، كقراءة ابن كثير ونافع (ابن مجاهد ١٩٧٢: ص ٢٣٣): ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفُهَا﴾ [النساء: ٤٠]. وإثبات النون وحذفها كثيرا في القرآن والشعر.

واشترط جمهور النحويين لجواز حذفها أربعة شروط، هي: أن يكون المضارع مجزوماً، وأن تكون علامة جزمه السكون، وألا يتصل بضمير متصل، وألا يليه ساكن. فإن فقد أحدها امتنع الحذف، نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونُوا لَكُمْ أَلِكْرِيَاءُ﴾ [يونس: ٧٨] لانتفاء الجزم، ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ۝٩﴾ [يوسف: ٩]؛ لأنَّ جزمه

بحذف النون، ونحو قول النبي - ﷺ - لعمر بن الخطاب - ﷺ - في شأن ابن صيَّاد، وكان عمر قد حسبه المسيخ الدجال، فأراد أن يقتله: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) (البخاري ١٩٨٧: ١: ٤٥٤، ٣: ١١١٢. النيسابوري ١٩٥٥: ٤: ٢٢٤٤)؛ لاتصاله بضمير نصب، ونحو ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ

وليصَّ النحويون على أنَّ القياس فيه إثبات النون، وأنَّ الحذف شاذٌّ في القياس؛ لأنَّ النون حرف من نفس الكلمة، وهي كالنون في لم يَصْنُ ولم يَهْنُ، ولا يجوز قياس مثله عليه، فلا يجوز أن يقال في لم يَصْنُ: لم يَصْنُ، وفي لم يَهْنُ: لم يَهْنُ.

ولا أعلم أنهم ذكروا حكم حذفها إذا لم يكن بعدها شيء، كقولك: لم يكن، في جواب من سألك: هل كان كذا؟

والتمسوا لحذفها حين تستوفي هذه الشروط وجهًا، فذهبوا إلى أنه قد سوَّغ ذلك أمران اجتماعاً في هذا الفعل دون سواه، وإذا انفرد أحدهما امتنع الحذف، وهذان الأمران هما:

الأول: أنَّ الفعل (كان) كثر استعمالهم إياه، وصار عبارة عن كل ما كان ويكون، والعرب يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

والثاني: أنَّ النون في (لم يَكُنْ) وقعت آخرًا ساكنة، وهي مضارعة لأحرف المد واللين بالغنة التي فيها، فحذفوها كما يحذفون أحرف المد إذا وقعن لامات للجزم، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَرِمِ، ولم يَحْشَ، ويدلُّ على

وقول الحَنْجَرِ بنِ صخرِ الأَسدي (ابن جنبي: سر
الصناعة ١٩٨٥: ٢: ٥٤٢):

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً

فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم

وقول الشاعر:

إذا لم تك الحاجات من هممة الفتى

فليس بمغن عنه عقد التائم

وعدَّ ابنُ جنبي حذف النون في بيت حُسيل وبيت
الخنجر قبل السكون قبيحًا، وفيه إجحاف بالكلمة؛
لأنَّ يَكُنْ أصله يكون، فلمَّا جزم حذفت منه الواو
لالتقاء الساكنين، فإذا حذفت النون أيضًا لالتقاء
الساكنين أجحفت به لتوالي إعلالين على الكلمة
الواحدة، وهما حذف الواو وحذف النون لا سيما من
وجه واحد (ابن جنبي: سر الصناعة ١٩٨٥: ٢: ٥٤٠،
٥٤٢، والمنصف ١٩٥٤: ٢: ٢٢٨-٢٢٩). وعده من
ضرورة الشعر، ووجهه توجيهًا غريبًا، فذهب إلى أنَّ
الشاعر في (لم يك الحق) قد حذف النون قبل دخول
اللام على (حق)، وكأنه قال: لم يك حق، ثم جاء
بالألف واللام، فتركه على حاله؛ لأنَّ من عادته أن
يقول: لم يك زيد (ابن جنبي: المنصف ١٩٥٤: ٢:
٢٢٨). وتابعه في جعل هذا من ضرائر الشعر ابن
عصفور (ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٩٨٠:

شبهها أحرف اللين حين سكونها أنها إذا تحركت لم
تُحذف (سيبويه ١٩٧٥: ١: ٢٦٦، ٤: ١٨٤. السيرافي
١٩٩٠: ٢: ٧٦-٧٧، ٥: ٣٤. ابن جنبي: سر الصناعة
١٩٨٥: ٢: ٥٤٠، والمنصف ١٩٥٤: ٢: ٢٢٧ -
٢٢٨. ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٩٨٠: ص ١١٤،
١١٥-١١٦. أبو حيان ٢٠٠٠: التذييل ٤: ٢٣٦).

وخالف يونس، فأجاز حذف النون وإن سكن ما
بعدها. وتابعه ابن مالك مقرًا بأنَّ ثبوتها دون ساكن ومع
ساكن أكثر من الحذف (ابن مالك: التسهيل ١٩٦٧: ص
٥٦. وشرح التسهيل ١٩٩٠: ١: ٣٦٦). وعلَّل ذلك بأنَّ
النون إنما حذفت طلبًا للتخفيف، واللفظ بها قبل ساكن
أثقل منه قبل متحرك، قال: ((وبقوله أقول؛ لأنَّ هذه
النون إنما حُذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل
ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ
أولى، إلا أنَّ الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من
الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن)) (ابن
مالك: شرح التسهيل ١٩٩٠: ١: ٣٦٦).

وذهب (نفسه ص ٣٦٦-٣٦٧) إلى أنَّ العرب قد
استعملت الحذف قبل الساكن كثيرًا، واستدلَّ عليه
بقول حُسييل بن عُرْفُطة (أبو زيد ١٩٨١: ص ٢٩٦):

لم يك الحق سوى أن هاجه

رسم دار، قد تعفَى بالسَّرر

فحذفوا اللام التي هي ياء من الفعل المرفوع. ونصّ في (باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات) أنّ الياء لا تُحذف في الأفعال إلا في: لا أذُر، وما أذُر، وأنها إنما حذفت فيه لأنه كثر في كلام العرب، وحكم بشذوذه (نفسه ٤: ١٨٤)، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال في لا أزمي: لا أزم (السيرافي: السيرافي النحوي ١٩٨٣: ص ٤٤٤).

وذهب المبرد إلى أنّ الناطق بهذا كان يحذف الياء في الوقف، فأجراه في الوصل مجراه في الوقف (المبرد ١٣٨٢: ٣: ١٦٩).

والتمس السيرافي (السيرافي ١٩٩٠: ٢: ٧٨) لهذا الحذف وجهاً، فذكر أنّ هذه الياء لما حُذفت ضمتها لاستثقالها أشبهت بسكونها المجزوم، فحذفوها كما تُحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها، ودلالة الكسرة عليها.

وذهب السيرافي (نفسه ٢: ٧٨-٧٩) إلى أنّ سيبويه خصّ هذا الفعل بالشذوذ لأنه أراد أن يبيّن أنّ الحذف قول كثير من العرب، وهؤلاء لغتهم إثبات الياء في مثل هذا، فهم يقولون: لا أرمي، ولا أمشي، ولا نشتري، لكنهم خصّوا هذا الفعل بالحذف لكثرتهم في كلامهم، وإن كان من لغتهم الإثبات. أو أنه أكثر من غيره في الحذف.

وذهب ابن جني (ابن جني ١٩٥٤: ٢: ٢٣٢) إلى

ص ١١٤، ١١٥ - ١١٦). وقد نصّ سيبويه على أنّ حذف النون قبل الساكن لا يجوز إلا في الفواصل والقوافي (سيبويه ١٩٧٥: ٤: ١٨٤ - ١٨٥. أبو حيان: التذييل ٢٠٠٠: ٤: ٢٣٨).

ونفى ابن مالك أن يكون حذف النون في الأبيات التي استدلّ بها ضرورة شعرية؛ لأنّ الشاعر يمكنه أن يغيّر العبارة دون أن يختلّ الوزن (ابن مالك: شرح التسهيل ١٩٩٠: ١: ٣٦٧). وردّ عليه أبو حيان بأنّ التخفيف ليس علّة لحذف النون؛ لأنه لا ثقل في لفظ: لم يكن، وإنما حُذفت النون لكثرة الاستعمال، ولشبهها ساكنة بأحرف العلة. وأمّا نفي ابن مالك أن يُحمل حذفها في تلك الأبيات على الضرورة فليست الضرورة الشعرية ما ذهب إليه، فذلك يعني أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة؛ ولو كانت كذلك لما كان في شعر العرب ضرورة؛ لأنه ما من ضرورة في الشعر إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها (أبو حيان: التذييل ٢٠٠٠: ٤: ٢٣٨).

٢: حذف ياء (أدري): ذكر سيبويه (سيبويه ١٩٧٥: ٢٤ - ٢٥، ٢: ١٩٦، ٢٠٤، ٢٥٦، ٣: ٥٠٦، ٤: ٣٩٩) أنّ العرب ربما يحذفون بعض أحرف الكلمة وإن كان أصلها في الكلام غير ذلك، ومنه قولهم: لا أذُر، ف(لا) للنفي، فقياسه أن يقال: لا أدري، بالياء،

أنهم حذفوا الياء فيه على حد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤]، وقوله: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].

يَسَّ تَحْفَى يَسَارَتِي قَدَرِ يَوْمٍ
ولقد تُحْفِ شِيمَتِي إِعْسَارِي

فحذف ياء (تُحْفِي) بغير جازم. وقد نص سيبويه على أن حذف ما لا يُحذف لا يجوز إلا في الشعر (سيبويه ١٩٧٥: ١: ٢٦).

وأورد الدكتور رمضان عبد التواب بيتاً لأبي خراش الهذلي فيه (لا أَدْرِ)، وعده مما قُصرت فيه الحركة الطويلة للضرورة الشعرية (عبد التواب: فصول ١٩٩٩: ص ١٧٦-١٧٧).

وأما حذفها في رسم المصحف في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَبِغُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، و﴿سَدَّعُ الزَّابِنَةَ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، فلا يُعترض به على جعل حذفها ضرورة شعرية؛ لأن حرف المد إنما حذف في هذه الآيات لالتقائه في الوصل بساكن في الكلمة التالية، فبنوا الخطأ على الوصل، كما قال ابن خالويه (ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة: ص ١٤١).

وأقول: هذا سهو منه؛ لأن النحويين المتقدمين لم يخصوا حذف الياء في هذا الفعل بالضرورة الشعرية، ولأن الدكتور قد صرح في موضع آخر من الكتاب نفسه بأنه قد كثر استعمال العرب هذه الكلمة في الشر بهذه الصورة، وأصر فيه على أن الشعر هو المسؤول عن نشوء هذه الصيغة من صيغ الكلام في العربية (نفسه ص ٢٢٥).

٣: حذف ياء تعطي وتُحْفِي بغير جازم: مما حُذفت فيه الياء التي هي لام في المضارع شذوذاً بغير عامل لضرورة الشعر (ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٩٨٠: ص ١٢١) قول بعضهم في تُعْطِي: تُعْطِ، وقول آخر في تُحْفِي: تُحْفِ، قال الراجز:

ثالثاً: ما حُذفت لامة في الماضي والمضارع: حكي هذا الحذف في فعل واحد، هو: رأى، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَنْرَأَاهُ اسْتَعْتَفَى﴾ [العلق: ٧] في بعض القراءات، فقد قرأ ابن كثير في رواية قُنبَل، وهي رواية ابن مجاهد عنه (ابن مجاهد ١٩٧٢: ٦٩٢. والفارسي: الحجة ١٩٩٣: ٦: ٤٢٣): (أَنْ رَأَهُ) قصراً بغير ألف بعد الهمزة في وزن رَعَهُ. وقال ابن مجاهد فيها: ((وهو غلط)).

كَفَّاكَ كَفُّ لَا تُلِيقُ دِرْهَمًا

جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمًا

فقال: تُعْطِ، بحذف الياء، ولم يتقدم جازم. وقال

الشاعر:

رابعاً: ما حُذفت لामه في الماضي والمضارع والأمر: روي هذا الحذف في فعلين فقط، وهما: جاءَ وساءَ، فقد حذف بعض العرب شذوذاً همزة جاءَ وساءَ في الماضي والمضارع والأمر، فقالوا: جايي، وسايسو، بلا همز (ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ١١٤، والمحتسب ١٣٨٦: ١: ١٢١)، ويحيك، ويسوك. وأجروهما في الإعراب مجرى يفي، فقالوا في النصب: يريد أن يحيك ويسوك، وفي الجزم: لم ييج، ولم يس، وروي أن بعض العرب قال: ((من أراد أن يأتينا فليج)) (السيرافي ٢٠١٠: ١٤: ١١٢). وفي البناء: لا تيجن، ولا تسون، وهنَّ ييجن، ويسون، وفي التثنية: ييجان، ويسوان، وفي جمع المذكر: ييجون، ويسون. وتقول في الأمر: ج يا رجل، وجيا، وجوا، وجي يا امرأة، وجيا، وجين (سيبويه ١٩٧٥: ٣: ٥٥٦. ابن جني: سر الصناعة ١٩٨٥: ١: ١١٤، ٧٩٢: ٢: ٨٢٤، ٨٢٧. أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٩٨: ١: ٢٤٨). وفي كلام السيرافي ما يدلُّ على أن هذا الحذف ليس مقصوراً على هذين الفعلين، إذ ذكر أنك تقول في (يشاء) في حال الجزم: لم يشَّ يا هذا، وفي الأمر: شَه يا هذا (السيرافي ٢٠١٠: ٤: ١١٢).

وقال ابن جني في هذا الحذف: ((وعلى كل حال فحذف الهمزة هكذا اعتباطاً ساذجاً ضعيف في

وحُذفت في مضارعه بلا جازم في قولهم: ((أصابَ الناسَ جهداً ولو ترَّ ما أهل مكة)). ذكره الفارسي (الفارسي: الحجة ١٩٩١: ٤: ٣٧٦، ٤٢٣، ٤٢٣ - ٤٢٤، ٤٢٤، ١: ١٤١، والشيرازيات ٢٠٠٤: ١: ١٧١)، وذهب إلى أن حذف الألف شاذ لا يجوز القياس على ما ورد منه، كهذا القول، وهو ضعيف لأنَّ الألف تثبت حيث تحذف الياء والواو. وعلته حذف الألف في هذا عنده كثرة الاستعمال (الفارسي: الحجة ١٩٨٤: ١: ٩٥). وردَّ أبو حيان على ابن مجاهد تغليطه لقبيل، ورأى أنه يجب ألا يغلطه، بل يتطلَّب له وجهًا، واحتجَّ له بقول رؤبة: ((وصني))، ويقول العرب: ولو ترَّ ما أهل مكة، ثم قال: ((وهو حذف لا ينقاس، لكن إذا صحت الرواية به وجب قبوله، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها)) (أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩٣: ٨: ٤٨٩).

وحكى اللحياني: إنه لخبيثٌ ولو ترَّ ما فلان؟ (الأزهري ١٩٦٧: ١٥: ٣٢٦)، وقالوا: ولو ترَّ ما الصَّبَّيان (ابن مالك: التسهيل ١٩٦٧: ص ٣١٥). والتَّمس لحذفها في هذه الجملة وجه، وهو تشبيهه (لو) ب(إن) الجازمة، فحذفت ألف (ترى) كما تُحذف لو وقعت بعد (إن) (أبو حيان: التذليل مخطوط: ٥: ق ١٤٤/أ).

القياس، وإن فشا في بعضه الاستعمال)) (ابن جني: المحاسب ١٣٨٦: ١: ١٢١).

وبعض الأفعال كان الحذف فيها لهجة بعضهم.

الثامنة: بعض الأفعال حذف أحد أصولها في الشعر فقط، وبعضها ورد في قراءة شاذة.

* * *

التاسعة: بعض الأفعال وقع الحذف فيها عند توفر شروط معينة، وبعضها ليس للحذف فيه شرط.

العاشرة: بعض الأفعال التي حدث فيها حذف هُجر فيها الأصل، وبعضها صار الحذف فيها موازياً للأصل في الاستعمال.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ط. الثانية، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم الضامن، ط. الثالثة، دمشق، دار البشائر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط. الثالثة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م، ٥١٣ص.

الخاتمة: نتائج البحث

الأولى: بلغ عدد الأفعال التي حذف فيها حرف المبني خمسة وثلاثين فعلاً.

الثانية: حدث حذف الفاء في تسعة أفعال، اثنان منها في الماضي فقط، واثنان في المضارع، وأربعة في الأمر، وواحد في الماضي والمضارع والأمر.

الثالثة: وقع حذف العين في ثمانية عشر فعلاً، اثنا عشر في الماضي وحده، وواحد في المضارع فقط، وواحد في الأمر ليس غير، وواحد في المضارع والأمر، وثلاثة في الماضي والمضارع والأمر.

الرابعة: جرى حذف اللام في ثمانية أفعال، واحد في الماضي فقط، وأربعة في المضارع وحده، وواحد في الماضي والمضارع، واثنان في الماضي والمضارع والأمر.

الخامسة: أكثر من نصف الأفعال المحذوف منها كان مما حذفت عينه.

السادسة: أكثر ما كان الحذف في الفعل الثلاثي المضاعف مجرداً ومزيداً فيه.

السابعة: التزم الحذف في بعض الأفعال كل العرب،

ابن الشجري، هبة الله بن علي، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق د. محمود الطناحي، ط. الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

ابن العجاج، رؤبة بن العجاج، *ديوان رؤبة*، تصحيح وليم بن الورد، ط. الثانية، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١٩٢ ص.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ط. الأولى، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م وما بعدهما.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات*، تحقيق ناصف والنجار وشليبي، ط. الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ-١٣٨٩هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *المنصف شرح كتاب التصريف للمازني*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط. الأولى، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب (سر الصناعة)*، تحقيق د. حسن هندراوي، ط. الأولى، دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٩٦٩ ص.

ابن حجر، أوس بن حجر، *ديوان أوس بن حجر*، تحقيق د. محمد يوسف نجم، ط. الثالثة، بيروت، دار صادر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١٩٨ ص.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، *إعراب ثلاثين سورة*، بيروت، دار الهلال، ١٩٨٥م، ٢٤٦ ص.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، *الألفات*، الرياض، تحقيق د. علي البواب، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١١٢ ص.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، *جمهرة اللغة*، تحقيق د. رمزي بعلبكي، ط. الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، ١٧٨١ ص.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق عبد الحميد هندراوي، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، *المخصص*، تحقيق محمد محمود التركي الشنقيطي، مصر، مطبعة بولاق، ١٣٢١هـ.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، *المتع في التصريف*، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط. الأولى، حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ٨٨٥ ص.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، *ضرائر الشعر*، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط. الأولى، القاهرة، دار الأندلس، ١٩٨٠م، ٣٦٧ ص.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ط. الأولى، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م وما بعدهما.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات*، تحقيق ناصف والنجار وشليبي، ط. الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ-١٣٨٩هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *المنصف شرح كتاب التصريف للمازني*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط. الأولى، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب (سر الصناعة)*، تحقيق د. حسن هندراوي، ط. الأولى، دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٩٦٩ ص.

ابن حجر، أوس بن حجر، *ديوان أوس بن حجر*،

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام محمد، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق د. محمد الدالي، ط. الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٧٩٠ ص.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق د. محمد المهدي سالم، ط. الأولى، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٢هـ، ٢٦٧ ص.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (التسهيل)، تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ٤٢١ ص.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط. الأولى، الجيزة، دار هجر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ط. الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٢٢٥٦ ص.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، بلا رقم الطبعة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م، ٧٨٦ ص.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مصورة عن طبعة بولاق المطبوعة سنة ١٣٠٠ - ١٣٠٨هـ، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. الخامسة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، ط. الأولى، القاهرة، دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط. الأولى، حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ٥٥٢ ص.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. عثمان محمد، ط. الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٢٦٧٧ ص.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق مجموعة من الأساتذة، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- أبو حيان، محمد بن يوسف، *التدليل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق د. حسن هندراوي، ط. الأولى، دمشق والرياض، دار القلم وكنوز إشبيلية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وما بعدهما. ونسخة مخطوطة بمكتبة الأسكوريال برقم ٥٥، ونسخة بمكتبة كوبريلي برقم ١٤٨١.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، *تذكرة النحاة*، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٨٥٣ ص.
- أبو زيد، سعيد بن أوس، *النوادر في اللغة*، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، ط. الأولى، بيروت، دار الشروق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٧٦٩ ص.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، *معاني القرآن*، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٦٦٧ ص.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، *تهذيب اللغة*، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، الدار القومية العربية للطباعة وغيرها، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م وما بعدهما.
- أنيس، د. إبراهيم أنيس، *الأصوات اللغوية*، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، بلا تاريخ.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط. الثالثة، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- برجشتراسر، ج. *برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية*، أخرجه د. رمضان عبد التواب، بلا رقم الطبعة، القاهرة والرياض، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص ٢٣١.
- بروكلمان، كارل بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة د. رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ١٧٤.
- بشر، د. كمال محمد بشر، *دراسات في علم اللغة*، ط. التاسعة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ٢٥١ ص.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، *حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام*، تحقيق نظيف محرم خواجه، بيروت، دار صادر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، *شرح أبيات مغني اللبيب*، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، ط. الأولى، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م وما بعدهما.
- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، *سمط اللآلي في شرح أمالي القالي*، تحقيق عبد العزيز الميمني، ط. الثانية، بيروت، دار الحديث، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٩٧٢ ص.

وبيروت والرياض، الهيئة المصرية العامة للكتاب
ودار الفكر ومركز الملك فيصل، ١٩٨٦م وما
بعدها.

الضَّبِّي، المفضَّل بن محمد، *المفضليات*، تحقيق أحمد
شاکر وعبد السلام هارون، ط. السادسة،
القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤، ٥٣٥ ص.

عبد التواب، د. رمضان عبد التواب، *فصول في فقه
العربية*، ط. السادسة، القاهرة، مكتبة الخانجي،
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ٤٥٦ ص.

عبد التواب، د. رمضان عبد التواب، *لحن العامة
والتطور اللغوي*، ط. الأولى، القاهرة، دار
المعارف، ١٩٦٧م، ٤٢٦ ص.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *الإغفال*، تحقيق د.
عبد الله الحاج إبراهيم، ط. الأولى، أبو ظبي،
المجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١٠٥٩ ص.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *التعليقة على كتاب
سيبويه*، تحقيق د. عوض القوزي، ط. الأولى، القاهرة،
مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م وما بعدهما.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *الحجة للقراء
السبعة*، تحقيق بدر الدين فهوجي وبشير جويجاتي،
ط. الأولى، دمشق، دار المأمون، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م وما بعدهما.

البنَّا، أحمد بن محمد، *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة
عشر*، تحقيق د. شعبان إسماعيل، ط. الأولى، بيروت،
عالم الكتب، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١٢١٤ ص.

الثانيني، عمر بن ثابت، *شرح التصريف*، تحقيق د.
إبراهيم البعيمي، ط. الأولى، الرياض، مكتبة
الرشد، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ٦٥٥ ص.

الحموي، ياقوت بن عبد الله، *معجم البلدان*، بلا رقم
الطبعة، بيروت، دار إحياء التراث العربي،
١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي،
شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد
الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت،
دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، *شرح أشعار
الهلذليين*، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة
محمود محمد شاکر القاهرة، دار العروبة، ١٣٨٤هـ
-١٩٦٥م، ١٧٥١ ص.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، *الكتاب*، تحقيق عبد
السلام هارون، ط. الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، ١٩٧٧م وما بعدهما.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، *شرح كتاب
سيبويه*، تحقيق مجموعة من الأساتذة، القاهرة

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحلييات، تحقيق د. حسن هندراوي، ط. الأولى، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٤٦٣ ص.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، تحقيق د. حسن هندراوي، ط. الأولى، الرياض، دار كنوز إشبيلية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ٧٦٨ ص.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط. الثالثة، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بغداد، مطبعة العاني ودار الرشيد، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م وما بعدهما.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكرماني، محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق د. شمران العجلي، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة البلاغ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٥٣٦ ص.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، بلا رقم الطبعة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٢-١٣٨٨هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير زاهد، ط. الثانية، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، صناعة الكتاب، تحقيق د. بدر ضيف، ط. الأولى، بيروت، دار العلوم العربية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٣٩٢ ص.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ٢٣٢٤ ص.

